**غازي الصوراني**
**2019/9/7**

## اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

# الحلقة الأولى: نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني

(المؤشرات الرئيسية، الأداء، المعوقات)

**إن تخصيص هذه الدراسة للأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، تنطلق من فكرة وحدة مكونات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة راهناً ومستقبلاً، وهو أيضاً حديث عن وحدة العلاقات السياسية والاجتماعية بينهما.**

**ترتكز هذه الدراسة إلى الأسس النظرية للاقتصاد السياسي، وتُسَخّرها في تحليل الواقع، بما يحقق التجسيد المأمول في وحدة النظرية والممارسة في مجرى النضال الديمقراطي والصراع الطبقي لمجابهة مظاهر الاستغلال والإفقار التي تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي واتساع الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير، والعمل على توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني على أساس فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وإلغاء بروتوكول باريس، وفي إطار الترابط والتكامل مع الاقتصاد العربي، وفق أسس التنمية المستقلة والتخطيط الهادفة إلى عدم الاعتماد بصورة كلية على آليات اقتصاد السوق الحر من جهة، والعمل على إلغاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، تلك التبعية التي كرستها دولة العدو الإسرائيلي من منطلق كونها مركزاً رئيسياً بالمعنى الاقتصادي والسياسي ، في مقابل اعتبار الوضع الفلسطيني السياسي والاقتصادي طرفاً ضعيفاً لابد من استمرار تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي من جهة ثانية، علماً بأن السياسات الاقتصادية الفلسطينية منذ أوسلو عموماً ، وفي مرحلة رئاسة د. سلام فياض لمجلس الوزراء خصوصاً، كان التعاون بينه وبين البنك الدولي – بدعم وتشجيع الولايات المتحدة وإسرائيل– لتكريس الأوضاع الطرفية للاقتصاد الفلسطيني واستمرار تبعيته للمركز الإسرائيلي.**

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية التي نتطلع إليها، هي تنمية نقيضة للمنظور الليبرالي ولبرامج البنك الدولي وأدواته في بلادنا من ناحية، وترتبط بتطوير القدرات الوطنية المتنامية بقدر ارتباطها بتحسّن مستويات المعيشة الفردية وتوفير أسس اقتصاد التقشف أو اقتصاد الصمود والمقاومة الشعبية من ناحية ثانية، وهو ما ليس واضحاً في الواقع الفلسطيني، كما أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والانقسام ، وأثرهما في المستوى الاقتصادي، يزيدان من حدة المشكلة، "حيث يمكن وصف التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بأنها "متعثرة" و"مشوّهة" و"تعاني إفقاراً شديداً" و"مهمّشة" وبأنها حالة من" اللاتنمية"،

وكل واحد من هذه المصطلحات يعكس منظوراً تحليلياً محدداً، أو مقاربة اقتصادية معينة، لكن مصطلح "اللاتنمية" وحده الذي أطلقته سارة روي لم يسقط من الاستعمال، ولا سيما بسبب قدرته على الجمع بين تلك المصطلحات كلها مع تقديمه إطار عمل تحليلي متماسك عن كيفية حدوث اللاتنمية طوال الأعوام الواحد والخمسين الماضية"[1].

في هذا السياق، أشير إلى أن "الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي هو عملية تراكمية تكاملية اقتصادية اجتماعية سياسية، تسعى في الأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية، وتوجّهه نحو الانعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكاناته وقدراته، بحيث تصل إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً. فهذا الأنموذج يضم الجميع ويتسع للشرائح الاجتماعية كلها، ويرفض الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمِرة"[2].

"فإذا كان "النهج النيوليبرالي" المطروح من المنظمات الدولية أنموذجاً فوقياً يعمل بشكل عمودي من الأعلى إلى الأسفل، فالاقتصاد المقاوم هو أنموذج يعمل من الأسفل إلى الأعلى ويضم الجميع.

فـ"النيوليبرالية"[3] وأنموذجها يرفضان، ولا يرغبان في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس يتعاونان معها ويديمانها، كما أن " النيوليبرالية " وأنموذجها وإن كانا ظاهرة محلية، إلاّ إنهما مموّلان

---

[1] ليلى فرسخ – ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 101 – شتاء 2015 – ص88

[2] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[3] ينتمي مفهوم الليبرالية (الحرية) إلى اللغة السياسية البورجوازية التي تحدده تحديداً مجرداً على أنه التعلق بالحرية أو الليبرالية الاقتصادية كما حددها آدم سميث (1723 – 1790) والليبرالية السياسية كما شرحها جون لوك (1632 – 1704)، لكن هذه الحريات ظلت في النظام الرأسمالي ضمن طابعها الشكلي دون أي ترابط مع مبادئ العدالة الاجتماعية. فالأيديولوجيا الليبرالية تأسست وفق قواعد، نظريات الانكليزي جون لوك في القرن السابع عشر كما أن نظريات الفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر تشكل دعامتها الأساسية، أما نتائجها السياسية فقد تم تطويرها بتأثير الثورتين الأمريكية والفرنسية.

أما الليبرالية الاقتصادية: تختصر الليبرالية الاقتصادية بالشعار الشهير الذي طرحه آدم سميث "دعه يعمل .. دعه يمر" العبارة الأولى تطرح مسألة حرية الانتاج والثانية مسألة حرية التجارة.

وفي المعجم الفلسفي المختصر، وهو معجم ماركسي، فإن الليبرالية. "تمثل البرنامج الفكري للبرجوازية الفتية التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع، وتلعب دوراً تقدمياً نسبياً، وتدعو لحماية الملكية الخاصة والمنافسة الحرة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية البرجوازية.

**والليبرالية شأنها شأن الكثير من مفاهيم الثقافة السياسية والفكرية تنازعتها –كما يقول عز الدين دياب– تيارات عدة يمكن استيعابها وتمثلا في التيارات الثلاثة الآتية: أولاً . التيار المحافظ الذي يرجعه الفكر الليبرالي إلى كل من هويز وآدم سميث ولوك وهيوم.. ثانياً . التيار الاجتماعي وتكونت لحظته الفكرية عند جون ستيوارت مل... ثالثاً . التيار اليساري، وهو التيار الذي تلاقت فيه الأفكار اليسارية التي تستقطب دعاة العدل الاجتماعي والمساواة بين الناس.**

العلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية: تبدو الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أن كلاً منهما نتيجة للأخرى وأنهما تتكاملان ، وهذا غير دقيق، إذ أن الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية هو وهمي جزئياً، لان الثانية تملك وسائل ضغوط قوية على الأولى في نظام الرأسمالية الليبرالية، حيث تكون السلطة السياسية انعكاس للسلطة الاقتصادية .

اشتهرت المدرسة الليبرالية الاقتصادية في أوروبا عندما نشر الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث كتاب "ثروة الأمم" عام 1776. ودافع عن إلغاء التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وإزالة القيود عن عملية التصنيع، ورفع الحواجز والتعريفات الجمركية، وقال إن التجارة الحرة هي أفضل وسيلة للنهوض باقتصاد دولة ما. وتكريس مبدأ الحرية الفردية وحرية العمل والتجارة، وهذا التطبيق للنزعة الفردية –كما يقول نصر عبد الرحمن– شجع على المشروعات "الحرة"، والمنافسة "الحرة"؛ المفتوحة للأقوياء فقط والتي تعني أن أصحاب رؤوس الأموال أحرار في اختيار الوسيلة التي يجنون بها أرباحًا طائلة".

"سادت الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى ظهر الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين، مما أدى إلى أن يضع اقتصادي اسمه جون مينارد كينز نظريته التي تقوم على أن التوظيف الكامل ضروري لنمو الرأسمالية، ولن يحدث هذا إلا إذا تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لزيادة التوظيف والأجور وبعض الضمانات للعمال، وتبنت البلدان الرأسمالية أفكاره".

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور مرحلة العولمة الرأسمالية، تراجعت الدول الرأسمالية عن تطبيق أفكار كينز لحساب أفكار الليبرالية الجديدة التي اكدت على ضرورة العودة إلى أفكار آدم سميث في لباس جديد يقوم على حرية وهيمنة السوق دون تدخل الحكومات والغاء الخدمات الاجتماعية والصحية للعمال والفقراء، ومن ثم تجديد السيطرة الكلية للشركات الرأسمالية في مقابل المزيد من الاستغلال للعمال والفقراء عموماً والمزيد من السيطرة والاستغلال والنهب لثروات الشعوب الفقيرة خصوصاً.

ومدعومان خارجياً، لكن الاقتصاد المقاوم مجبول برحم الحياة الفلسطينية، وإذا كان تركيز "النيوليبرالية" على المؤسسات وبنائها، فالبديل المقاوم يركز على الإنسان كمحور للتنمية، وإذا كانت "النيوليبرالية" ترتكز على المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالاقتصاد المقاوم يتمحور حول الحقوق والنضال الوطني، وإذا كانت "النيوليبرالية" تركز على الفردانية، فإن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي.

وبالتالي فإن تحقيق نموذج الاقتصاد والمقاوم أو الرؤية البديلة يشمل متطلبات من ضمنها: إعادة خلق صناعة المساعدات؛ إعادة تعريف التنمية مفاهيمياً؛ الاستفادة من النماذج المحلية وإعطاؤها الأولوية بدلاً من استيراد نماذج من الخارج مع محدداتها؛ مقاومة قوة الاحتلال والاشتباك معها كأسلوب تنموي أيضاً يعمل على توطين الاقتصاد والعملية التنموية على غرار توطين المقاومة" [4].

**ونظراً لتأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الناس والدول، فإنني مع وجهة النظر التي تعرف مبادئ علم الاقتصاد السياسي بأنه الاقتصاد الذي يدرس الجانب الاجتماعي من الإنتاج، أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، بمعنى أن علم الاقتصاد السياسي هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج ارتباطاً بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس، ذلك هو فهمنا للظواهر والعمليات الاقتصادية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي، المحكومة لمعادلة "جماعية الإنتاج والملكية الفردية لوسائل الإنتاج" ، حيث يتجلى الاستغلال أو الاستيلاء على فائض القيمة من العامل لحساب الرأسمالي كمحدد رئيسي للعلاقة بينهما .**

**وفي مرحلة العولمة الإمبريالية الراهنة، تطور شكل ومضمون الاستغلال إلى الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب المُستَعمَرة والفقيرة، تحقيقاً للمبدأ الأساسي للرأسمالية، الذي يتلخص في التوسع والمنافسة والاستغلال والاحتكار بهدف ضمان أكبر نسبة من الربح (رأس المال ينزف دماً من كل مساماته).**

**ما يهمني التأكيد عليه في مرحلة العولمة الراهنة ، يتلخص في بشاعة انتزاع الفائض وتعميق انقسام العالم إلى بلدان (مناطق) غنية تستحوذ على 85% من الناتج الإجمالي للكرة الأرضية ومناطق فقيرة لا يتجاوز نصيبها 15% ، وتنحصر هذه المناطق في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وبلدان الوطن العربي في ظل قيود التبعية والتخلف والخضوع .**

**وضمن هذه المجموعة ، تندرج فلسطين في أدنى السلم الاقتصادي والتنموي عبر خضوعها لشروط العولمة الإمبريالية من جهة و شروط دولة العدو الصهيوني وقيودها من جهة ثانية .**

**فالاقتصاد الفلسطيني يتميز بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فهو اقتصاد هش وضعيف، تابع ومشوه، ومجزأ، ومستورد بالدرجة الأولى، ويهيمن عليه الطابع الاستهلاكي-الخدماتي، محكوم لشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس وسياسات وقوانين الدولة الصهيونية التي**

[4] علاء الترتير – المرجع السابق .

**تتحكم في كافة الموارد الطبيعية الخام[5] والموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية.**

**فقد "وفر اتفاق أوسلو البيئة السياسية الملائمة لإعادة صوغ علاقة السيطرة الاستعمارية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع التغير في استراتيجيات السيطرة الإسرائيلية؛ من سيطرة مباشرة إلى سيطرة بالوكالة، ومن تحكم مباشر إلى تحكم عن بعد في السكان الفلسطينيين مع بقاء السيطرة المباشرة على الأرض والمياه والحدود.**

**وتأتي هذه التغيرات في إطار تعزيز نظام التحكم والسيطرة والرقابة الشاملة والمحكمة الذي طوره الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967"[6].**

**وفي إطار الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني، تحدد د. ليلى فرسخ** ثلاث مراحل أساسية في التاريخ الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ هزيمة حزيران 1967:

**المرحلة الأولى،** "بين سنتَي 1967 و 1993 ، انطبعت باندماج الضفة الغربية وغزة اقتصادياً في "إسرائيل" عن طريق التجارة وتدفّق اليد العاملة بنسبة 35 إلى 40% من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعمل في إسرائيل خلال تلك المرحلة، وساهمت إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الفردي الفلسطيني في تلك الحقبة، إلاّ إنها تسبّبت أيضاً بتقليص قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، على تحقيق نمو ناجع وقابل للحياة بما يتيح تلبية حاجات الفلسطينيين.

---

[5] بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة وغزة ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في كتاب صامد الاقتصادي العدد رقم (92) حزيران 1993 :- هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين 26-28% وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين 30-260 غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين 50-70 طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته 100 كم2 ويتراوح سمكها ما بين 6-10 أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي 220 مليون طن . كذلك يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي 95 متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والاسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصباغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس –بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع و كميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كلٍ منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه 11% ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة .

البترول والغاز الطبيعي:- تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام 1958 بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بوادر على وجود البترول بعمق 4500 متر عام 1973 ثم توقف العمل نهائيا بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى 1945 متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخرا في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر ويقدر الطاقة الانتاجية له 60 مليار م3 ( حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش اعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في اوائل شهر سبتمبر 2005).

[6] مجدي المالكي (مؤلف ومحرر رئيسي) – حسن لدادوة (مؤلف ومحرر مشارك) – تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الأولى – بيروت – آذار / مارس 2018- ص316.

ولهذا نُعت النمو آنذاك ب"المتعثر" لبقائه دون مستوى إمكاناته الفعلية، أو" المشوّه "لارتباطه بإسرائيل وتصدير اليد العاملة بدلاً من ارتباطه بالاستثمارات المحلية والتوظيف في الداخل الفلسطيني"[7].

**المرحلة الثانية،** "أحدثت أعوام [ اتفاق ] أوسلو، ولا سيما بين سنتَي 1993 و 2000 ، تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الازدهار أو النمو على المستوى الوطني .

وعلى النقيض من التطلعات التي أحياها إنشاء السلطة الفلسطينية وإقرار البروتوكول الاقتصادي (أو بروتوكول باريس)، تراجع الدخل الفردي الفلسطيني، ولم يُسجّل في سنة 1999 سوى زيادة بنسبة 30% فقط مقارنة بمستوياته في سنة 1993.

وتسبّبت هذه المرحلة أيضاً بزيادة الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية، والذي حلّ مكان اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة 1993على هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل كمصدر للدخل الوطني والفردي"[8].

إذ "وصلت المساعدات الدولية إلى 24,6 مليار دولار أميركي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في سنة 1993 ، ومنذ سنة 2004 حتى اليوم، بلغت نسبة الدعم الخارجي ما بين 24% و 42% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل متوسط الدعم المالي السنوي للفرد الواحد إلى 530 دولاراً أميركياً تقريباً، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في أوائل قائمة المتلقين للمساعدات على مستوى العالم، لكن المؤشرات التنموية الاقتصادية تشير إلى فشل هذه الأموال في إحداث أي تغيير هيكلي بنيوي يبيّن المسببات السياسية لحالة اللا – تنمية التي تحدثت عنها وأسست لها الباحثة الأكاديمية سارة روي"[9].

علاوة على ذلك، "فإن العديد من الحقائق يتم إهماله أيضاً، فالمانحون مثلاً لا يكترثون لوصول الخسائر الاقتصادية بسبب الاحتلال في سنة2010 إلى 7مليارات دولار تقريباً، وهي تعادل 85% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، وفقاً لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية( الأونكتاد)، فإن 38 – 45% تقريباً، من كل سنت يُصرف في الأرض المحتلة، يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي جرّاء حالة الاعتماد والاحتواء اللامتكافئ"[10] .

**المرحلة الثالثة،** وهي المرحلة الممتدة بين سنتَي 2000 و 2018 الأكثر اضطراباً على المستويَين الاقتصادي والسياسي، حيث جرى في هذه المرحلة أسوأ أشكال التناقض التناحري الداخلي والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس، وقد ساهمت هذه المرحلة بترسيخ

---

[7] ليلى فرسخ – ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 101 – شتاء 2015 – ص88

[8] ليلى فرسخ – المرجع السابق .

[9] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[10] علاء الترتير – المرجع السابق.

الانفصال الاقتصادي والسياسي منذ الانقسام في حزيران سنة 2007 بين الضفة الغربية وغزة، وساهمت أكثر فأكثر في تدمير الاقتصاد الغزي الذي تحوّل إلى اقتصاد حرب أو حصار.

وفي غضون ذلك، –كما تضيف ليلى فرسخ– شجّع الاعتمادُ على قوى العرض والطلب الداخلية في غزة المحاصرة الاتكالَ على الذات، إلاّ إنه لم يساهم في الحد كثيراً من الفقر، ومن الأنشطة الريعية الطابع، ومن الاعتماد على الوصول إلى مصر عن طريق الأنفاق (حتى بداية عام 2014).

**ونتيجة لهذه الأوضاع ، "أصبح الدخل الفردي في غزة نصف الدخل في الضفة والقطاع مجتمعين في سنوات الانقسام بعدما كان يبلغ الثلثَين في سنة 1990 ، "فقد بلغ 876 دولاراً أميركياً مقارنة ب 1924دولاراً في الضفة الغربية في سنة 2012 "[11]، وفي عام 2017 بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام[12].**

**وفي هذا السياق، أؤكد على ضرورة وعي طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة طوال المراحل الثلاثة المشار إليها ، حيث نلاحظ هيمنة الشرائح العليا من القطاع الخاص على مجمل تلك العلاقات ، انطلاقاً من حرص تلك الشرائح على تحقيق الربح كهدف رئيسي لنشاطها.**

أما بالنسبة لعام 2018، فقد أسفرت نتائج الأداء الاقتصادي الفلسطيني عن ضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي، "ففي حين حقق النمو الاقتصادي 2.3% في الضفة الغربية، فإن اقتصاد قطاع غزة قد تراجع إلى نمو سلبي قدره –8%، مما ترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، نتيجة استمرار النمو السكاني عند معدل مرتفع نسبياً.

وبذلك يصبح النمو الاقتصادي الذي تحقق في سنة 2018 هو الأدنى منذ سنة 2014 الذي تراجع النمو فيه إلى –0.2%، وكان ذلك راجعاً في أحد أسبابه للحرب الإسرائيلية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة"[13].

ووفقاً للمعطيات التي أعلنها الجهاز الإحصائي فإن النمو الاقتصادي –كما يؤكد د. معين رجب– اعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات الذي مثّل 62.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وبالتالي فإن حصة الأنشطة السلعية بلغت 37.1% فقط للزراعة والصناعة والإنشاءات... حيث أسهمت الزراعة بنسبة 2.8% مقابل 11.5% للصناعة، و6.5% للإنشاءات... مما يشكل خللاً كبيراً في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي.

---

[11] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره. .

[12] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد52، رام الله – فلسطين، 2017،ص2.

[13] أ. د. معين محمد رجب – الحصاد الاقتصادي الفلسطيني 2018 وتوقعات 2019: أداء ضعيف وتوقعات لنمو اكثر ضعفاً – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – 2019/1/28.

كما أن حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 وفجوة النمو الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد "انعكست على مستوى التشغيل، فمن الطبيعي أن يزداد عدد القوى العاملة عاماً بعد آخر، ومن ثم عدد المشتغلين بنسبة لا تقل عن معدل النمو السكاني، سعياً لتحجيم معدل البطالة والحد من استمرار ارتفاعه. ولكن إذا حدث العكس فسوف يرتفع معدل البطالة، وهو ما حدث بالفعل في حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي تزايدت فيه معدلات البطالة من 29% إلى 31.1% فيما بين سنتي 2017–2018"[14]، حيث بلغت في الضفة 17.9% وفي قطاع غزة 45.8%.

علاوة على ما تقدم، ما زال الاقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج بنسبة 20%، مع تزايد ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت عام 2017 إلى 18.7% في الضفة الغربية وإلى 44.4% في قطاع غزة[15]، ثم ارتفعت في قطاع غزة خلال الربع الأول لعام 2018 إلى 49.1% وما زالت قيمة الصادرات المرصودة تمثل أقل من 20% من الواردات، وما زال نحو ثلث الإيرادات في الموازنة الحكومية يأتي من المنح والهبات، وفوق ذلك راكمت الحكومة خلال العام متأخرات (أساس التزام) بلغت نسبتها 23% من الإنفاق الجاري[16]. وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل الضعف في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة وتدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية.

**وفي هذا الجانب، أُشير إلى تفاصيل المصاريف الشهرية المقدمة من السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة حسب الجدول رقم (1) :**

**جدول رقم (1) : المصاريف الشهرية المنتظمة المقدمة للمحافظات الجنوبية**

**(بالمليون شيكل)**

| البند | المبلغ الشهري | المبلغ السنوي |
|---|---|---|
| رواتب مدنيين وعسكريين | 260 | 3,120 |
| تكلفة العلاج بالخارج ولأدوية | 20 | 240 |
| إعانات الشؤون الاجتماعية | 15 | 180 |
| مشاريع تطويرية (حكم محلي، مياه، كهرباء) | 20 | 240 |
| الأسرى | 5 | 60 |
| أسر الشهداء | 15 | 180 |
| خصميات كهرباء غزة | 50 | 600 |
| خصميات بنية تحتية | 15 | 180 |
| المجموع | 400 | 4,800 |

المصدر: تقرير مجلس الوزراء الفلسطيني – رام الله – 2015/3/17.

[14] أ. د. معين محمد رجب – المرجع السابق.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، رام الله – فلسطين، إبريل 2018 ، ص51.

[16] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (40) ، رام الله– فلسطين، 2015 .

أي أن مجموع المصاريف الشهرية حوالي 1290 مليون دولار سنوياً حتى نهاية عام 2016، تراجعت إلى حوالي 1100 مليون دولار نهاية عام 2017، الأمر الذي يعكس حالة من الارباكات الاقتصادية بسبب استمرار الانقسام والفشل الذريع في الوصول إلى تطبيق العديد من المصالحات التي جرى الاتفاق عليها بين حركتي فتح وحماس.

وإذا كان علينا أن نلخص الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2017 ، يمكن القول أن اقتصادهما شهد تراجعاً ملحوظاً عن الأعوام السابقة، خاصة في قطاع غزة الذي تعرض لأوضاع غير مسبوقة من الكساد الاقتصادي طوال عام 2018 حيث ارتفعت البطالة إلى مستويات تجاوزت نسبة الـ 50% من مجموع القوى العاملة، ما يعني بوضوح التأثير الكارثي للانقسام على اقتصاد قطاع غزة وحرمانه من أي إمكانية لتحقيق تنمية أو أي جدوى اقتصادية بسبب فقدانه لمعظم إمكانياته من ناحية، وبسبب استمرار القطيعة أو التفكك الاقتصادي بينه وبين الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، أشير إلى قرار دولة العدو الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً ، وهو قرار يثير السخرية، فالضفة الفلسطينية وكلّ الأرض العربية كيان معاد، ورغم ذلك نقول أن هذا القرار يمكن أن يوفر فرصة لتكريس المقاطعة مع السوق الإسرائيلي والعمل في نفس الوقت على فتح معبر رفح وتشغيله بقرار فلسطيني مصري بدعم الجامعة العربية ارتباطا بقرار الإسرائيليين اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً.

**على أيّ حال أود أن أؤكد على الحقائق التالية:**

- الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات العدو الإسرائيلي وجزء حيوي من سياساته ضدنا منذ أوسلو وصولاً إلى اللحظة الراهنة من استمرار الانقسام وتفاقم الوضع الاقتصادي وفي ظل الحديث عن "صفقة ترامب".
- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني –بدرجة عالية– على الدول المانحة مع إدراكنا أن القسم الأكبر من هذه الدول منحاز لسياسات العدو الإسرائيلي.
- التراجع الحاد في الدور العربي الرسمي الداعم للأهداف الوطنية الفلسطينية وللاقتصاد الفلسطيني، حيث نلمس تجاهل النظام العربي لنداء الشعب الفلسطيني لمساعدته في مجابهة العدوان والحصار من ناحية وتقديم الدعم المالي من ناحية ثانية.

**وحيث أن القطاع الخاص الرأسمالي في الضفة وقطاع غزة، يتركز معظم نشاطه في قطاعات التجارة والخدمات والعقار والمصارف والمضاربات المالية والإنشاءات، ويبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تآكل القاعدة الإنتاجية عبر مؤشرات تتمثل –كما يؤكد د. مازن العجلة– في "تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي، حيث تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي من 12% إلى 5% فقط، في حين هبط نصيب الصناعة من**

**20% إلى 12% خلال الفترة 1995-2012، وقد ارتفع في الوقت ذاته نصيب قطاع الخدمات من 67% إلى 83%"[17] ، ثم استمر تراجع القطاع الزراعي بحيث وصلت مساهمته بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، علماً بأن مساهمة القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغت في سبعينات القرن الماضي أكثر من 28% من الناتج الإجمالي، أما القطاع الصناعي فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% عام 2017، وارتفعت قليلاً إلى 13.3% خلال الربع الثاني 2018 تتوزع تلك المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة [18]**، وأدى ذلك **إلى** تعريض الصناعة الفلسطينية الصغيرة والناشئة للمنافسة الشديدة مع السلع المستوردة خاصة الصينية، ومن ثم تراجع دور الصناعات التحويلية- لاسيما الملابس والأحذية وبعض الصناعات الغذائية- في تشغيل الطاقة الإنتاجية وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، وتراجع مساهمة الصناعة ككل في الناتج المحلي الإجمالي لحساب المصالح الكومبرادورية[19] والطفيلية .

**وفي هذا السياق، أشير إلى أن تطور و نشأة الفئات "الرأسمالية" أو "البورجوازية" في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات و خصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة و النشأة و الدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث و أوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع و نمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، و ساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .**

**وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين**

17 د.مازن صلاح العجلة- قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية -العدد الثاني عشر، نوفمبر 2013- مركز التخطيط الفلسطيني.

18 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص16.

19 الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود - حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله - إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق - في بلدان العالم الثالث - على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم، وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

**هذا البلد أو ذاك، و يطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات"، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار".**

**من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى –وهو الأكثر دقة– المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، و نظراً لارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية.**

**المعوقات الرئيسية لتطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة :**

1- تقسيم الضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو 1993، ثم اتفاق طابا عام 1995 (المعروف بإسم أوسلو2) إلى مناطق جغرافية ثلاث هي (C, B ,A) على أساسها تم تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في كل منطقة، علماً بأن المنطقة (C) وهي تشكل معظم مساحة الضفة الغربية الكلية ليس للسلطة أيّ صلاحيات مدنية أو أمنية، وهذا يعني بوضوح أن الضفة الغربية وقطاع غزة غير قابلين للحياة اقتصادياً طالما غابت سيادة السلطة الكاملة على الأرض والموارد.

**"لقد أرسى اتفاقا أوسلو الأول والثاني وبروتوكول باريس الاقتصادي نظام السيطرة الإسرائيلية الاستعمارية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى اقتصادهما، وأضفت عليه شرعية فلسطينية ودولية.**

**وقد جرى الحفاظ على المعالم الأساسية لنظام السيطرة الإسرائيلي على اقتصاد الضفة والقطاع من خلال السيطرة على الحدود الخارجية والداخلية للمنطقة المحتلة، وفرض العملة الإسرائيلية ، والنظام الجمركي والضرائب الإسرائيلية، وأسر السوق الفلسطينية وإجبارها على التبادل التجاري مع السوق الإسرائيلية.**

**حول بروتوكول باريس الاقتصادي، علاقات السيطرة التي فرضتها إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أمر واقع مفروض بالقوة إلى توافق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية"[(20)].**

**وبالتالي "لا يمكن لدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تكون مجدية اقتصادياً بدون تحقيق تلك السيادة الكاملة، وحل مسالة الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك إن غياب الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدىّ إلى ازدواجية الإنتاج وهدر الموارد بدلاً من أن يشجع الاندماج والتكامل الاقتصادي، إلى جانب حل مسالة السيادة على المياه والثروات الطبيعية،** وفق رؤية تنموية وطنية فلسطينية في الحاضر والمستقبل مع الاقتصاد العربي من حولها.

[20] مجدي المالكي – مرجع سبق ذكره – ص324.

**ففي غياب الوحدة الجغرافية والسياسية والاستقلال والسيادة الكاملة، تبقى الضفة الغربية وقطاع غزة محرومتين من الوسائل الأساسية الضرورية لقيام اقتصاد حيوي، أو** إقامة مشاريع اقتصادية ناجحة. **وفي كل الأحوال، فإن التجزئة الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً"[21].**

2- حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي والاقتصادي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى تشكل سوقين بل وحدتين منفصلتين تماماً.

3- **سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية،** فمن المعروف أن القيود على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة والتي طال أمدها قد ساهمت في تقويض الظروف الحياتية لمليوني فلسطيني في قطاع غزة، حيث تمنع "إسرائيل" أيضاً الدخول أو الخروج من غزة سواء من البحر أو الجو. كما إن حركة الأفراد والبضائع من وإلى غزة مقيدة في ثلاثة معابر: معبر رفح، معبر إيريز، ومعبر كرم أبو سالم.

كذلك تتحكم السلطات المصرية بمعبر رفح، الذي كان يفتح لمدة 3 أيام كل شهرين تقريباً، بما لم يزد عن 30 يوماً طوال العام 2017 حيث تسمح بعدد محدود مصرّح له بالسفر من مرضى فلسطينيين وحالات إنسانية فقط، إلا أنه تحسَّن بشكل كبير منذ منتصف 2018 من حيث فتح المعبر لكن المشكلة مازالت قائمة من حيث القدرة التشغيلية للمعبر وظروف السفر. وتتحكم السلطات الإسرائيلية في معبر إيريز وتسمح بحركة موظفي الإغاثة والمساعدات وعدد محدود من المسموح لهم بالسفر حيث يشمل ذلك حالات طبية وإنسانية فلسطينية، أما معبر كرم أبو سالم والذي تتحكم به أيضاً السلطات الإسرائيلية تسمح من خلاله بحركة ومرور البضائع المسموح دخولها فقط.

4- الآثار الخطيرة الناجمة عن نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يكرّس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة العدو الإسرائيلي، فهو يربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع السوق الإسرائيلي ضمن اتحاد جمركي يسمح بحركة رؤوس الأموال والبضائع وفق شروط وقيود البروتوكول، مع السماح لاقتصاد الضفة والقطاع بالتبادل التجاري المباشر مع الدول العربية والأجنبية وفق القوائم المشار إليها في البروتوكول ( القوائم1:أ2:1، ب)، ما يعني أن السيادة التجارية الفلسطينية ظلَّت مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية، إلى جانب تأثر قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي بحكم التبعية الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية والعمل) التي عزّزها اتفاق/ بروتوكول باريس الاقتصادي الذي لم يمنح السلطة الفلسطينية الوسائل الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي ظل محافظاً على "سيطرته

[21] ليلى فرسخ- مجلة الدراسات الفلسطينية- عدد ( 42 )- بيروت- لبنان- ربيع 2000-ص44

على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركية (إيرادات المقاصة) تقديراً وتحصيلاً نيابة عن السلطة حسب نصوص الاتفاق"[22].

لكن على الرغم من تعقيدات بروتوكول باريس وشروطه الضارة ، لم تبادر السلطة الفلسطينية – طوال العقود الماضية– إلى أي خطوات جدية لتعديل البروتوكول أو المطالبة بإلغائه ولو بصورة تدريجية، ونتيجة لذلك التقاعس، كان لابد من تزايد تراكمات التدهور في الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك التدهور الذي تفاقم في ظل الانقسام الذي جرى في الرابع عشر من حزيران 2007 وأدى إلى مزيد من التفكك الاقتصادي والسياسي بين الضفة والقطاع.

وفيما يتعلق بهذا البروتوكول، لابدّ من الإشارة إلى مسائل السيادة والحدود والأرض التي لم يتم تجاوزها في المرحلة الانتقالية (التي انتهت في 4 مايو 1999) كما توقع البروتوكول الاقتصادي، وإنما بقيت في يد دولة العدو الإسرائيلي ، التي باتت **سيطرتها وعنصريتها وعدوانها –كما تقول د.ليلى فرسخ– "أكبر بما لا يقاس من المرحلة الانتقالية، فقد سهلَّ البروتوكول بسبب غموضه وهيكليته، السماح لإسرائيل باستخدام المرحلة الانتقالية لتأكيد سيطرتها على الحدود والأراضي ولتحديد سيادتها في حصار وإغلاق المناطق كلما وكيفما أرادت وبالتالي بتحديد طبيعة الاحتكاك بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.**

**وفضلاً عن ذلك أصبحت الحياة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية مشروطة بالتصاريح فخلافاً لما كان عليه الوضع قبل سنة 1994، لم يعد ممكناً لأيِّ شخص أو أية سلعة الوصول إلى إسرائيل، أو إلى أي مكان في العالم، من دون تصريح صادر عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية"[23].**

**تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام: وتعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :**

1- إذا كانت الجدوى الاقتصادية تُعَرف بأنها قدرة الاقتصاد على استخدام موارده البشرية والمالية وثرواته الطبيعية، كي ينمو ويديم نفسه، ويرتقي بالأوضاع المعيشية للسكان المقيمين بمنطقته، فإنه من المستحيل في الظروف الحالية الحديث عن الجدوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما لا يشكلان اقتصاداً واحداً موحداً، إلى جانب أن البروتوكول الاقتصادي كرَّس التبعية[24] الاقتصادية، وظلَّت السياسة التجارية الفلسطينية مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية.

وازداد الوضع سوءاً في ظل الانقسام حيث تعرَّض جزءا الاقتصاد الفلسطيني، أي الضفة

---

[22] د.مازن صلاح العجلة– قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية –العدد الثاني عشر، نوفمبر 2013– مركز التخطيط الفلسطيني

[23] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره.

[24] التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه" ، وبالتالي يمكن القول بان التبعية هي جوهر التخلف وان التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من اجل ان يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ومن اجل اتاحة الفرصة للارادة الوطنية لممارسة مفعولها في صيغ التنمية. (د. ابراهيم العيسوي – التنمية في عالم متغير – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية 2001)

والقطاع، إلى مزيد من التفكك بدلاً من التكامل، الأمر الذي يشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً، أو توفر السيناريوهات التي تعزز خطط حركة حماس وبعض القوى الخارجية في أن تصبح إقامة دولة فلسطينية أمراً مسموحاً به في القطاع فقط، من دون الضفة، التي يتم دمجها أكثر فأكثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في إطار ما يسمى بـ"الخيار الأردني – الكونفدرالية أو الفدرالية أو الدولة العربية المتحدة بجوازي سفر فلسطيني وأردني" أو "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني الفلسطيني"

2- تسارع النمو الكمّي في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي بداية عام 2018 حوالي 150 ألف يتبعون لحكومة رام الله، منهم 35 ألف موظف في قطاع غزة، بالإضافة إلى حوالي 40 ألف موظف يتبعون حركة حماس.

3- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 آلاف فقط !!).

4- تنبؤات الدوائر الرسمية والمؤسسات الدولية، أجمعت على استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث يقدر في العام 2017 حوالي 3% منخفضاً عن 3.3% في العام 2016، لكن ما لبث سقف التوقعات أن بدأ بالانخفاض ليصل في نهاية الربع الثالث من العام إلى 2.5% [25].

5- استمرار ظاهرة العجز الكبير في الميزان التجاري، فقد بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين 5,853.8 مليون دولار عام 2017، أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد بلغت 1,064.9 مليون دولار، وعلى ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,789 مليون دولار وهو أعلى من العام 2016 الذي بلغ 4437.4 مليون دولار.

6- وفي هذا السياق، أشير إلى أن حصة الاقتصاد الإسرائيلي في الواردات تزيد عن 75% الأمر الذي يعزّز الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نموّ هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم إدراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة في ظل الانقسام (ما عدا مصر)، مع العلم بان الحصار الذي فرضته "إسرائيل" على القطاع شجع الواردات السلعية أو عملية التهريب عن طريق الأنفاق – رغم المخاطر المترتبة– حيث وصلت حوالي مليار دولار سنوياً.

[25] جعفر صدقة، حصاد 2017: مشاريع استراتيجية رغم استمرار التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، 2017/12/30، رام الله. الموقع الإلكتروني http://www.pbc.ps/News/

وبالتالي، فإن نضالنا من أجل انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني سيعزز تطور الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وسيؤدي إلى تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع الدول العربية ومصر والعالم الخارجي.

7- هبط حجم الاستثمار الكلي من 1000 مليون دولار عام 1993 إلى 496 مليون دولار عام 1996، ثم ارتفع إلى 2162.4 مليون دولار عام 1999، بينما انخفضت إلى 727.2 مليون دولار عام 2002 وبلغ عام 2007 حوالي 1310 مليون دولار[26]، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار إلى أقل من مليار دولار عام 2017، خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال أعوام الحصار توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية ثانية. إضافة لتراجع مضطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الإنشائية والصناعية والتجارية قد أغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تفاقم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات. أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والانشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزاوي أو ما يسمى بـ "إمارة غزة".

8- منذ عام 1996، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام، حيث ارتفع حجم الدين العام الحكومي من 309 مليون دولار عام 1999 إلى 2,483 مليار دولار عام 2016 (انظر الجدول رقم (2))، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض. وقد شهدت قيمة إجمالي الدين العام على فلسطين تذبذباً خال الفترة 2012 – 2017 لتصل أعلى قيمة لها نهاية عام 2017 ، حيث بلغت 2,543.1 مليون دولار وتتوزع بنسبة 59% للدين العام المحلي ونسبة 41% للدين المحلي الخارجي. كما شهدت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2012 – 2017 ، حيث تراجعت عام 2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة بلغت 17.4%، ثم عاودت وارتفعت عام 2015 لتصل إلى 20 %، قبل ان تعاود بالانخفاض عام 2017 وتصل إلى 17.5%[27].

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، رام الله– فلسطين، 2009، ص41.

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، مرجع سابق ذكره، ص35.

**جدول رقم (2) : الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية 2016**

| البيان | 2016 |
|---|---|
| الدين المحلي | 1,439.8 |
| المصارف المحلية | 1,426.2 |
| قروض | 816.9 |
| جاري مدين | 382.7 |
| هيئة البترول* | 226.6 |
| المؤسسات العامة الأخرى | 13.6 |
| الدين الخارجي | 1044 |
| المؤسسات المالية العربية | 606 |
| صندوق الأقصى | 512.4 |
| الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية | 56.1 |
| البنك الإسلامي للتنمية | 37.5 |
| المؤسسات الدولية والإقليمية | 329.8 |
| البنك الدولي | 266.1 |
| بنك الاستثمار الأوروبي | 41.1 |
| الصندوق الدولي للتطوير الزراعي | 2.3 |
| الأويك | 20.3 |
| القروض الثنائية | 108.2 |
| إجمالي الدين العام الحكومي | 2,483.8 |

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل،.

سلطة النقد، التقرير السنوي 2016، الصادر بتموز 2017، ص96.

## الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، عام 2017 :

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 2.8% خلال الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,377.6 مليون دولار (ويتوزع الناتج المحلي بنسبة 76% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). كذلك يتوزع التراجع بنسبة 3% في الضفة الغربية و 2.4% في قطاع غزة.

وفقاً للجدول رقم (3) بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (بالأسعار الثابتة) 13,686.4 مليون دولار عام 2017، يتوزع بنسبة 75.3% ، 24.7% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين العام 2017 والعام 2016 نحو 416.7 مليون دولار وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3% (يتوزع بنسبة 4.3% نمو موجب في الضفة الغربية ونسبة 0.3% نمو سالب في قطاع غزة). وتحقق ذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق

الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 189.8 مليون دولار (بواقع 108.4 مليون دولار في الضفة الغربية و81.4 مليون دولار في قطاع غزة)، وارتفاع الإنفاق الاستثماري بمقدار 281.9 مليون دولار (154.9 مليون دولار في الضفة الغربية و127 مليون دولار في قطاع غزة، كما انخفض العجز في صافي الصادرات (أي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات) بمقدار 354.2 مليون دولار (انخفض العجز بمقدار 430.7 مليون دولار في الضفة الغربية ولكنه ارتفع بمقدار 76.5 مليون دولار في قطاع غزة).

أما بالنسبة لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع بلغت 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام[28].

**جدول رقم (3) : الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة لعامي 2016، 2017 ، سنة الأساس 2015**

| | 2016 | 2017 | النمو السنوي % |
|---|---|---|---|
| **الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)** | **13,269.7** | **13,686.4** | **3.1** |
| - **الضفة الغربية** | 9,874.1 | 10,302.2 | 4.3 |
| - **قطاع غزة** | 3,395.6 | 3,384.2 | -0.3 |
| **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)** | **2,922.9** | **2,923.4** | **0.02** |
| - **الضفة الغربية** | 3,689.4 | 3,762.4 | 2.0 |
| - **قطاع غزة** | 1,822.0 | 1,741.6 | -4.4 |

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52 ، رام الله – فلسطين، 2017 ، ص2 .

وبالنظر لتركيبة الناتج المحلي حسب الإنفاق، تشير النتائج إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي يفوق الناتج المحلي بنسبة 13%، حيث بلغ 15,490.9 مليون دولار خلال العام 2017 بالأسعار الثابتة مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.21% مقارنة بالعام 2016، حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية ما قيمته 11,409.5 مليون دولار أي ما نسبته 73.7% من الإنفاق الاستهلاكي الكلّي، فيما بلغت هذه النسبة 78.9% في الضفة الغربية مقابل 58.3% في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 113% بواقع 112% الضفة الغربية، ونسبة 116.6% في قطاع غزة.

وفي السنوات الأخيرة، أمكن الحفاظ على اقتصاد قطاع غزة والحيلولة دون انهياره بفضل التحويلات المالية الكبيرة، ومنها المساعدات الدولية (المانحين) ، والنفقات من خلال موازنة السلطة الفلسطينية والتي

[28] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، 2017، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52 ، رام الله – فلسطين، 2017 ، ص2.

تصل إلى 70%–80% من إجمالي الناتج المحلي لغزة. ولكن التحويلات من خلال هذين المصدرين انخفضت بشدة في الآونة الأخيرة، وأدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي في غزة بنسبة 6% في الربع الأول لعام 2018. وعلى النقيض من ذلك، بلغ معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية 5% خلال الفترة نفسها، وكان ذلك بفضل الاستهلاك العام في المقام الرئيسي. وفي جانب الطلب، تركَّز النمو في تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الإنشاءات، إذ إن هذه الأنشطة لاتزال الأقل تأثراً بنظام القيود المفروضة[29].

إن أخطر نتيجة ترتبت على هذا الضعف في تطور الناتج وتراجعه لعدة سنوات حدوث تغيرات هيكلية تمثلت في انخفاض كبير في مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي من حوالي 34% في المتوسط للفترة 1997–2006 إلى 25% في المتوسط للفترة 2007–2016. علماً بأن هذه النسبة حققت أعلى مستوى لها عام 2005 إذ بلغت 37.4%، بينما وصلت عام 2014 إلى 22.9% وهو أدنى مستوى لها*.

**الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة:**

اتسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية وقطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي، حيث بلغت حصة قطاع غزة نسبة 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني 2018. ويُلاحظ بأن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين انخفضت قليلاً خلال العام 2017 مقارنة مع العام السابق. وكذلك الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية ازدادت قليلاً بين العامين، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة إلى حصة الفرد في الضفة الغربية من 50% عام 2016 إلى نحو 46.3 % فقط عام 2017. وهي نسبة أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 2005 والتي بلغت آنذاك 90.7%، وهذا يوضح تزايد عوامل المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة.

وفي هذا الجانب، أؤكد على أن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياساً موضوعياً، إنه مقياس كمّي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمّية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل.

---

[29] البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: الأفاق الاقتصادية، اكتوبر 2018، الموقع الالكتروني:
Khttp://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018

* النسب هنا محسوبة بناء على احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية للحسابات القومية 2014، 2015، 2016.

## جدول رقم (4): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية لعام 2017 ، سنة الأساس (2015)

| النشاط الاقتصادي | الاراضي الفلسطينية | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| **أ) الإنتاج السلعي** | **3,054.3** | **2395** | **659.3** |
| **الزراعة والحراجة وصيد الأسماك** | 390 | 266.2 | 123.8 |
| **التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء** | 1,777.8 | 1,465 | 312.8 |
| **التعدين واستغلال المحاجر** | 53.7 | 49.7 | 4 |
| **الصناعات التحويلية** | 1,457 | 1206 | 251.1 |
| **إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء** | 155.7 | 105.8 | 49.9 |
| **إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات** | 111.4 | 103.6 | 7.8 |
| **الإنشاءات** | 886.5 | 663.8 | 222.7 |
| **ب) الإنتاج الخدمي** | **8,342.9** | **5782.7** | **2560.2** |
| **تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية** | 2,613.4 | 1931.8 | 681.6 |
| **النقل والتخزين** | 268 | 218.6 | 49.4 |
| **الأنشطة المالية وأنشطة التأمين** | 530.5 | 477.4 | 53.1 |
| **المعلومات والاتصالات** | 511.3 | 495.9 | 15.4 |
| **الخدمات** | 2,444.9 | 1639.1 | 805.8 |
| **الأنشطة العقارية والإيجارية** | 672.6 | 478.5 | 194.1 |
| **التعليم** | 1,023.2 | 704.2 | 319 |
| **الصحة والعمل الاجتماعي** | 407.2 | 266.6 | 140.6 |
| **أخرى**** | 341.9 | 189.8 | 152.1 |
| **الإدارة العامة والدفاع** | 1,974.8 | 1019.9 | 954.9 |
| **ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ + ب)** | **11,397.2** | **8,177.7** | **3,219.5** |
| **د) صافي الضرائب غير المباشرة** | **2,289.2** | **2,124.5** | **164.7** |
| **الرسوم الجمركية** | 936.5 | 889 | 47.5 |
| **القيمة المضافة على الواردات** | 1,352.7 | 1,235.5 | 117.2 |
| **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج + د) (2004 = 100)** | **13,686.4** | **10,302.2** | **3,384.2** |
| **+ صافي الدخل المحول من الخارج** | 1,597.1 | 1,574.5 | 22.6 |
| **الدخل القومي الإجمالي** | **15,283.5** | **11,876.7** | **3406.8** |
| **+ صافي التحويلات الجارية** | 1,689.8 | 989.1 | 700.7 |
| **الدخل القومي المتاح الإجمالي** | **16,973.3** | **12,865.8** | **4,107.5** |
| **الاستهلاك** | 1,5490.9 | 11,543.5 | 3,947.4 |
| **الادخار** | 1,482.4 | 1,322.3 | 160.1 |
| **بنود تذكيرية** | | | |
| **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)** | **3,072.4** | **3,996.2** | **1,803.3** |
| **نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)** | **3,810.1** | **4,990.5** | **2,188.7** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017 ، رام الله – فلسطين، حزيران 2018 ، ص101+102.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية لسنوات متعددة.

** تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

**الرقم القياسي للأسعار:**

تختلف الأهمية النسبية لأقسام الإنفاق الرئيسية التي يتشكل منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين. وحسب الجدول رقم (5) تحتل مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أعلى أهمية نسبية في سلة المستهلك في فلسطين عام 2017، حيث تستحوذ على نسبة 35% من سلة المستهلك، يليها مجموعة النقل والمواصلات بحوالي 13.8%، ثم مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 11.5%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 8.9%، ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 6.3%، بينما تحتل مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية، ومجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق نسبة متدنية من سلة المستهلك مما يجعل تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدوداً. علماً بأن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أيضاً تشكل الأهمية النسبية الأعلى في سلة المستهلك في قطاع غزة بنسبة 41.18% .

في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلّي للفرد مشكلا نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلّي وفقاً للنسب المئوية –كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– فقد شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و2.1% على التوالي في فلسطين.

**جدول رقم (5): متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك[•] للعام 2017 والأهمية النسبية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية** (سنة الأساس 2010)

| أقسام الإنفاق الرئيسة | فلسطين | | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | القدس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | الأهمية النسبية | الرقم القياسي | الأهمية النسبية | الرقم القياسي | الأهمية النسبية | الرقم القياسي | الأهمية النسبية |
| المواد الغذائية والمشروبات المرطبة | 105.17 | 35.02 | 107 | 34.96 | 101.75 | 41.18 | 110.76 | 23.67 |
| المشروبات الكحولية والتبغ | 164.81 | 4.31 | 160.12 | 5.22 | 146.88 | 2.32 | 175.74 | 4.06 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | 112.22 | 6.29 | 120.04 | 5.79 | 91.53 | 7.09 | 127.66 | 6.91 |
| المسكن ومستلزماته | 109.05 | 8.87 | 113.18 | 8.83 | 99.62 | 8.73 | 115.47 | 9.28 |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | 106 | 5.36 | 113.28 | 4.83 | 91.83 | 6.55 | 124.02 | 5.42 |
| الخدمات الطبية | 119.9 | 3.93 | 126.82 | 4.44 | 97.15 | 3.08 | 118.17 | 3.32 |
| النقل والمواصلات | 101.3 | 13.83 | 101.14 | 15.33 | 110.03 | 7.93 | 107.83 | 18.37 |
| الاتصالات | 94.73 | 3.55 | 94.69 | 3.46 | 93.33 | 3.17 | 96.95 | 4.69 |
| السلع والخدمات الترفيهية والثقافية | 103.85 | 2.07 | 108.08 | 1.78 | 97.4 | 2.39 | 107.61 | 2.69 |
| خدمات التعليم | 123.92 | 3.39 | 130.89 | 3.59 | 106.81 | 3.38 | 129.79 | 2.51 |
| خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق | 126.07 | 1.92 | 134.11 | 1.86 | 109.88 | 1.65 | 119.53 | 2.7 |
| سلع وخدمات متنوعة | 120.22 | 11.48 | 121.9 | 9.91 | 121.89 | 12.5 | 110.59 | 16.38 |
| الرقم القياسي لأسعار المستهلك | 110.98 | 100 | 113.79 | 100 | 104.2 | 100 | 115.39 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017، رام الله– فلسطين، أيار 2018، ص24.

القوة الشرائية للشيكل: يمثل معدل تضخم الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني مقياساً لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.60% خلال الربع الأول 2018 مقارنة بالربع السابق، وهو يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار، كما تحسنت القوة الشرائية خلال هذا الربع لعملة الشيكل بنحو 1.12 % مقارنة بالربع المناظر.

• الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط متوسط الاستهلاك للعائلة المتوسطة في بلد ما، ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات بسلة الاستهلاك . ومعدل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإن تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أن القوة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

مما لا شك فيه أن الأوضاع الصعبة في القطاع خلّفت معدلات عالية من البطالة والتضخم وجعلت القطاع العام يولِّد معدلات عالية من التوظيف العقيم (غير المنتج)، علماً بأن أعداد الموظفين في وزارات ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2016 تقترب من 160 ألف موظف، أي أن التشغيل العام يستحوذ على 38% تقريباً من معدلات التوظيف.

## عدد المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية:

يبين جدول رقم (6) أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية ارتفع من 144,969 منشأة عام 2012 إلى 158,590 منشأة في العام 2017 ، منها 108,488 منشأة في الضفة الغربية و 50,102 منشأة في قطاع غزة • [30].

وعند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، تبيّن أن أنشطة التجارة كانت الأعلى من حيث عدد المنشآت بواقع 81,260 منشأة، ثم أنشطة الخدمات بلغت عدد المنشآت العاملة فيه 55,689 منشأة، ثم أنشطة الصناعة بواقع 20763 منشأة ، وأخيراً بلغت عدد المنشآت العاملة في الإنشاءات 878 منشأة [31].

**جدول رقم (6): مقارنة عدد المنشآت* في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والنشاط الاقتصادي لعامي 2012 ، 2017**

| | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | الأراضي الفلسطينية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2017 | 2012 | 2017 | 2012 | 2017 |
| الصناعة | 13,669 | 15,714 | 5,356 | 5,049 | 19,025 | 20,763 |
| الإنشاءات | 429 | 591 | 203 | 287 | 632 | 878 |
| التجارة | 49,642 | 54,618 | 24,437 | 26,642 | 74,079 | 81,260 |
| الخدمات | 34,651 | 37,565 | 16,582 | 18,124 | 51,233 | 55,689 |
| **المجموع** | **98,391** | **108,488** | **46,578** | **50,102** | **144,969** | **158,590** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية2017، تقرير المنشآت، ص49-50.

*لا تتضمن عدد المنشآت (الحيازات) العاملة في القطاع الزراعي.

## توزيع المنشآت حسب حجم العمالة :

بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت 444,086 عامل (يشكل الذكور نسبة 77.2% منهم والإناث بنسبة 22.8%) يعملون بواقع 309,848 عامل في الضفة الغربية (يشكل الذكور نسبة 73.6% منهم

• يوجد اختلاف في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بين كل من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 وسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، وكتاب فلسطين الاحصائي 2017 فيما يتعلق بعدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين في الأنشطة الإقتصادية المختلفة. فمثلاً حسب النتائج النهائية لسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي 135888 منشأة ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة بالسلسلة في فلسطين، تشغل 443,114 عامل موزعين على الانشطة الاقتصادية المختلفة.

[30] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- النتائج النهائية، تقرير المنشآت، شباط 2018، ص49.

[31] المرجع السابق، ص49.

والإناث بنسبة 26.4%) و 134,238 عامل في قطاع غزة (يشكل الذكور نسبة 85.4% منهم والإناث بنسبة 14.6%).

يبيّن جدول رقم (7) أن محافظة غزة تستحوذ على نسبة 39% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة وهي أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الاخرى، كذلك تشغل نسبة 47.4% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة لعام 2017.

**جدول رقم (7): عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في قطاع غزة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس، 2017**

| المحافظة | عدد المنشآت | عدد العاملين | | |
|---|---|---|---|---|
| | | إجمالي العاملين | ذكور | إناث |
| قطاع غزة | 47457 | 134238 | 114620 | 19618 |
| شمال غزة | 8161 | 20779 | 17745 | 3034 |
| غزة | 18541 | 63572 | 54223 | 9349 |
| دير البلح | 6357 | 16077 | 13699 | 2378 |
| خانيونس | 8534 | 20335 | 17393 | 2942 |
| رفح | 5864 | 13475 | 11560 | 1915 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية 2017، تقرير المنشآت، ص57.

## المشاريع الصغيرة:

هي المنشآت التي تعمل بعدد قليل من العمال أو برأسمال قليل غالباً يكون ذاتياً وتنتشر في مجالات عديدة منها أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخدمات والخدمات التكنولوجية.

## المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة .. أهميتها وأسباب فشلها [32]:

1. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما يساهم في إدخال التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج في سوق العمل لهذه المشاريع.
2. تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وبارزا في تحفيز المشاركة الشعبية بين أفراد المجتمع، وتشجع على روح المبادرة والتعاون بينهم، وتعمل على تعزيز وترسيخ روح الانتماء الوطني من خلال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنافسة الاقتصاد الإسرائيلي.
3. تُعد من الآليات الفعّالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة، وذات جودة جيدة، وتكون متوفرة لدى ذوي الدخل المنخفض. وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي من خلال توفير العديد من

[32] خلود زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017، ص73.

السلع التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني، والتي تحل محل السلع المستوردة، وبالتالي تقلل من العجز في الميزان التجاري، وتحد من درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

4. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال مقبول، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الداخلي.
5. مساهمة هذه المشاريع في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، كما أنها تعتبر ملاذاً للخريجين العاطلين عن العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة.
6. تعد هذه المشروعات ذات أهمية على البعد البيئي، حيث أن بعض هذه المشاريع يقوم على استغلال المخلفات الصناعية والزراعية، التي يؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، مثل المشاريع تلك التي تستخدم الكرتون والورق والبلاستيك والزجاج ومخلفات الزيوت وغيرها، وهذا يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة والتخفيف من مشكلة التلوث البيئي.
7. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج وغيرها من الأنشطة، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة.

**أسباب فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة [33]:**

1. عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
2. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
4. الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
5. الاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
6. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحيانا بالأساليب غير المشروعة التي تواجهها منتجات

[33] عبد الفتاح نصرالله، وغازي الصوراني، المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة – فلسطين، 2005، ص14.

المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو غير المطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.

7. صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
8. **تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق أية وفورات اقتصادية.**
9. **ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.**
10. **الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.**

وقد صنفت وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين المشاريع الاقتصادية إلى أربعة تصنيفات وهي متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، إذا توفر في المشروع معياران اثنان على الأقل من المعايير المبينة في جدول رقم (8) :

**جدول رقم (8): تصنيف وزارة الاقتصاد الوطني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة وحجم الأعمال السنوي، وحسب رأس المال المسجل بالدولار**

| فئة الحجم | حجم العمالة | حجم الأعمال السنوي بالدولار | رأس المال المسجل بالدولار |
|---|---|---|---|
| **المشاريع المتناهية الصغر** | 1 – 4 | لغاية 20,000 | لغاية 5,000 |
| **المشاريع الصغيرة** | 5 – 9 | 20,001 – 200,000 | 5,001 – 50,000 |
| **المشاريع المتوسطة** | 10 – 19 | 200,001 – 500,000 | 50,001 – 100,000 |
| **المشاريع الكبيرة** | 20 فأكثر | 500,001 فأكثر | 100,001 فأكثر |

المصدر: السلطة الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم الصناعة، رام الله – فلسطين، 2016 .

**جدول رقم (9): عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيس وفئات حجم العمالة، 2017**

| النشاط الاقتصادي | المجموع | فئات العمالة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1-4 | 5-9 | 10-19 | 20-49 | 50-99 | 100+ |
| التعدين وإستغلال المحاجر | 23 | 12 | 8 | 3 | 0 | 0 | 0 |
| الصناعات التحويلية | 4,495 | 3,525 | 624 | 225 | 106 | 12 | 3 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والتكييف | 39 | 26 | 4 | 0 | 2 | 0 | 7 |
| إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها | 153 | 126 | 23 | 3 | 1 | 0 | 0 |
| الإنشاءات | 270 | 139 | 68 | 39 | 18 | 5 | 1 |
| تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية | 26,451 | 25,137 | 1,039 | 203 | 55 | 13 | 4 |
| النقل والتخزين | 373 | 187 | 82 | 75 | 27 | 2 | 0 |
| أنشطة خدمات الاقامة والطعام | 2,349 | 1,999 | 250 | 67 | 27 | 6 | 0 |
| المعلومات والإتصالات | 350 | 203 | 78 | 36 | 21 | 8 | 4 |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | 406 | 299 | 49 | 38 | 18 | 1 | 1 |
| الأنشطة العقارية | 117 | 101 | 10 | 4 | 2 | 0 | 0 |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | 1,271 | 1,086 | 144 | 32 | 9 | 0 | 0 |
| أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة | 652 | 601 | 44 | 4 | 2 | 1 | 0 |
| الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي | 9 | 4 | 3 | 2 | 0 | 0 | 0 |
| التعليم | 1,789 | 951 | 591 | 158 | 71 | 11 | 7 |
| أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي | 1,594 | 1,278 | 151 | 83 | 57 | 15 | 10 |
| الفنون والترفيه والتسلية | 887 | 762 | 93 | 26 | 6 | 0 | 0 |
| أنشطة الخدمات الأخرى | 5,579 | 5,195 | 227 | 110 | 43 | 4 | 0 |
| أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية | 13 | 6 | 1 | 2 | 0 | 2 | 2 |
| غير مبين | 5 | 4 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **قطاع غزة** | **46,825** | **41,641** | **3,490** | **1,110** | **465** | **80** | **39** |
| **الضفة الغربية** | **100,041** | **88,446** | **7,357** | **2,729** | **1,166** | **217** | **126** |
| **الأراضي الفلسطينية** | **146,866** | **130,087** | **10,847** | **3,839** | **1,631** | **297** | **165** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017 ، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص60.

وفقاً للجدول رقم (9) بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال 88.6% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2015، بواقع نسبة 88.4% في الضفة الغربية ونسبة 88.9% في

قطاع غزة. أما نسبة المنشآت التي تشغل من 5 – 9 عمال 7.4% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية، بواقع نسبة 7.35% في الضفة الغربية ونسبة 7.45% في قطاع غزة.
ووتتركز المنشآت الصغيرة في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال في 95% عام 2017.

**جدول رقم (10) : عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني 2017**

| المنطقة | منشأة فردية | شركة محاصة | شركة عادية عامة | عادية محدودة | مساهمة خصوصية | مساهمة عامة | جمعية تعاونية | هيئة أوجمعية خيرية | فرع شركة أجنبية | غير مبين | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأراضي الفلسطينية | 125,501 | 3,443 | 3,677 | 240 | 5,138 | 677 | 226 | 3339 | 97 | 62 | 142,400 |
| الضفة الغربية | 83,665 | 2,434 | 2,635 | 120 | 3,793 | 527 | 188 | 2,085 | 72 | 56 | 95,575 |
| قطاع غزة | 41,836 | 1,009 | 1,042 | 120 | 1,345 | 50 | 38 | 1,254 | 25 | 6 | 46,825 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017 ، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص53.

يبيّن الجدول (10) أن غالبية المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت فردية، حيث تشكل نسبتها 88.1% من إجمالي المنشآت العاملة، وهي بواقع 87.5% في الضفة الغربية ونسبة 89.3% في قطاع غزة، ويتركز نوع الشكل القانوني لباقي المنشآت ما بين مساهمة خصوصية وشركة عادية عامة وشركة محاصصة وجمعية خيرية وأخرى. كذلك غالبية المنشآت العاملة ملكيتها خاصة، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية وملكيتها خاصة 91.2% من إجمالي المنشآت، وهي بواقع 90.8% في الضفة الغربية، ونسبة 92% في قطاع غزة.

**وإذا كنا نتفق على أن السمة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة تتجلى في كونه اقتصاداً ضعيفاً وتابعاً ومحاصراً بالقيود الإسرائيلية الأمنية التي تحول دون حرية التجارة والنقل والاستيراد والتصدير ، علاوة على قيود بروتوكول باريس التي أشرنا إليها.**

**لكن على الرغم من السمات المشتركة للاقتصاد في الضفة وقطاع غزة ، إلا أن هناك تبايناً واضحاً بين الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية تختلف إلى حد كبير عن مثيلتها في قطاع غزة من حيث التطور الصناعي والزراعي والموارد الطبيعية المتوفرة في الضفة، علاوة على تأثير الحصار وقيوده وتعقيداته من جهة، إلى جانب الانقسام الممتد منذ حوالي 12 عاماً وتأثيره الضار على التراجع الشديد لحالة التفاعل والتواصل الاقتصادي بكل تفريعاته بين الضفة والقطاع من جهة ثانية، الأمر الذي عزز من هشاشة وضعف الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بصورة خطيرة.**

فبعد مرور 12 عاماً على الانقسام، بات من الواضح أن القوى "الرأسمالية" بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومة السلطة في رام الله، و"حكومة" حماس في غزة، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال السياسي والديمقراطي والشعبي والكفاحي والنقابي، وقيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

إننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتقشف بُعداً شاسعاً .

لذلك المطلوب مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستُسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين–، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) منذ ما بعد الانقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع

والاستغلال والاحتكارات البشعة، في مقابل تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع بعد أن أصبح قطاع غزة عاجزاً عن خلق أي فرص عمل جديدة في ظل تنامي معدلات البطالة القياسية في صفوف سكانه.

وفي هذا الجانب أشير إلى مخاطر استمرار الانقسام وتشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، علاوة على الإجراءات العقابية الخاصة بتخفيض رواتب موظفي السلطة إلى 50% من الراتب شهرياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ارتباطاً بأوضاع الكساد في الأسواق، كما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 45.8%، مما أدى لارتفاع غير مسبوق في نسب الفقر أو خط الفقر في قطاع غزة لتصل إلى 80% عام 2017 (أي ما يزيد عن نصف سكان القطاع) مقابل نسبة الفقر المدقع التي وصلت إلى 33.7% في نفس العام[34].

**كل ما تقدم يشير ويؤكد على أن اقتصادنا الفلسطيني في حالة من التفكك والتراجع في ظل استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي عموماً ولشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس والقيود الأمنية والاقتصادية المفروضة من قبل المحتل الإسرائيلي، الأمر الذي يفرض علينا طرح الأسئلة المثارة التالية: "ما معنى أن يكون الاقتصاد تحت احتلال عسكري في ظل شرط استعماري كولونيالي إحلالي؟ وكيف تتمثل السيطرة الاقتصادية للمستعمِر على المستعمَر؟ وفي ظل حالة من التفتت الجغرافي والسياسي الحاد، هل من الممكن تحويل اقتصاد المعازل والبانتوستانات إلى اقتصاد وطني متكامل؟ وهل يمكن أن تحقق هذه المساعدات كلها أي شيء في ظل غياب السيادة السياسية؟ هذه الأمثلة من الأسئلة عادة ما يتم إهمالها، وإذا ما استمر هذا الوضع فإن حالة اللا تنمية لن تتغير"[35].**

**ففي ظل العيش تحت شرط كولونيالي (استعماري) –كما يقول علاء الترتير– "فإن التنمية لا تعني إلاّ الاشتباك، وخصوصاً الاشتباك من أجل الأرض لزرعها وفلاحتها واسترجاعها كمدخل أول للتنمية وعمليتها المستدامة، لكن هذا يتطلب تغيير الخطاب والسرد قبل أي شيء من أجل تغيير الفعل. وإذا لم يتغير هذا الخطاب الحالي للسلطة ومنظمات NGO's ليتبنّى منظومة الاشتباك من أجل نيل الحق في التنمية والتحرر، فإن الأفعال لن تتغير على أرض الواقع ولا أحوال التنمية"[36].**

وفي هذا الجانب، "استند بعض الباحثين الفلسطينيين في السبعينيات والثمانينيات إلى المحاججة الواردة في هذه النصوص المرجعية لإقامة مقارنات بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري (أبارتهايد) في جنوب إفريقيا. وسلّطت هذه المقارنات الضوء على طبيعة الاستعمار الإسرائيلي المسبِّبة للإقصاء والحرمان، فضلاً عن أبعاده الاستغلالية، حتى لو لم تعتمد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين

---

[34] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين 2017، رام الله – فلسطين، 2018/4/15.

[35] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[36] علاء الترتير – المرجع السابق.

بقدر ما فعلت جنوب إفريقيا. وكذلك قدّمت أعمالُ علماء الاجتماع الإسرائيليين" الجدد"، مثل "كيمرلينغ" و"شفير" والمؤرخين الجدد مثل "إيلان بابيه"، مزيداً من الإثباتات الأكاديمية الإسرائيلية على أصول إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية[37]، وتكتسب أعمالهم أهميتها من تركيزها على أن السياسات الإسرائيلية بعد سنة 1967 هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة محض يهودية في" أرض ميعاد". بعبارة أُخرى، إن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرار للاستعمار في فلسطين، وليس بدايته"[38].

ذلك إن "الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة استعمارية في كونها صادرت الأراضي الفلسطينية، وفككت أوصال الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى بعد أوسلو".

لقد أعادت عملية السلام في أوسلو صوغ الاستعمار الاستيطاني بدلاً من فسح المجال أمام إلغاء جزئي للاستعمار، عبر جعل "مفهوم الأمن الإسرائيلي وليس الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية" [39].

**وفي ضوء هذا الواقع المرير، فإن من أولويات وواجبات الفصائل الوطنية الديمقراطية، إلى جانب الشخصيات الوطنية ذات العلاقة مع الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية والقطاع الخاص، أن تبادر إلى مجابهة هذا الواقع عبر صياغة الأسس والأفكار الاقتصادية التنموية للخروج من هذه الأحوال الاقتصادية المتردية.**

[37] تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تضاعف عدد المستعمرين في الضفة الغربية أكثر من أربعين مرة في الفترة 1972– 2015، فقد بلغ عددهم 617.291 مستعمراً في أواخر سنة 2015، نحو نصف هؤلاء المستعمرين في مستعمرات محافظة القدس، أي نحو 292.555 مستعمراً، منهم 214.135 في القدس الشرقية (التي ضمتها الحكومة الإسرائيلية إلى إسرائيل بعد حرب حزيران/يونيو 1967)، ثم محافظة رام الله – البيرة التي يقطن فيها ما يقارب 123.194 مستعمراً، وتليها محافظة بيت لحم التي يسكن فيها 75.320 مستعمراً، وتليها محافظة سلفيت التي يقيم بها 39.488 مستعمراً، أما أقل المحافظات فيما يتعلق بعدد المستعمرين فهي محافظة طوباس التي يستوطنها 2036 مستعمراً. ويتوزع هؤلاء المستعمرون على 150 مستعمرة في الضفة الغربية منها 26 مستعمرة في محافظة القدس، تم ضم 16 مستعمرة منها إلى إسرائيل، و26 مستعمرة في محافظة رام الله، و20 مستعمرة في الخليل، و17 مستعمرة في منطقة أريحا والأغوار ، و13 مستعمرة في كل من محافظة بيت لحم وسلفيت ، و12 مستعمرة في نابلس، و8 في قلقيلية، و7 في طوباس، و5 في جنين، و3 في طولكرم. يضاف إلى ذلك بناء عشرات البؤر الاستيطانية التي تدعي إسرائيل أنها لم توافق عليها رسمياً، وبلغ عددها 119 بؤرة استعمارية سنة 2015، وأصبحت 38% من مساحة الضفة الغربية محظوراً على الفلسطينيين دخولها سنة 2007 وهي في ازدياد مستمر (مجدي المالكي – مرجع سبق ذكره– ص322).

[38] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره .

[39] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره .